الذين يعيشون في عالم النسيان:
الشابات والشبان العراقيين في الأردن

ديسمبر 2009

موجز تنفيذي

بعد أكثر من ست سنوات من بدء الحرب في العراق، يبدو أن عددا كبيرا من العراقيين سيبقون في الأردن لأمد طويل. و سيؤثر هذا على أوضاع حماية اللاجئين، إذ إن طول المدة سيؤدي إلى إنخفاض الدعم الدولي.

في ظل هذه الظروف ، ينبغي منح اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في الأردن نوع من الإقامة المؤقتة مع تخفيف القيود المفروضة على حقهم في العمل. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم الخدمات الأردنية التي وجهت للاجئين العراقيين، مثل التعليم. وينبغي أيضا أن توجه الموارد لتعزيز فرص إقتصادية أكبر لكلا من اللاجئين العراقيين والمجتمعات المضيفة على حد السواء.

إن إعداد و تدريب الشباب اللاجئين قبل إدخالهم لسوق العمل و توظيفهم لهو أمر ذو أهمية كبيرة خاصة بالنسبة لعدد كبير من الشابات والرجال العراقيين، و بخاصة الذين فقدوا سنوات في التعليم المدرسي ، فهم بحاجة إلى الحصول على قدر من التعليم والتدريب على المهارات وفرص للعمل. إن إكتساب هذه المهارات لأمر حاسم بالنسبة لأولئك الذين سوف يوطنون في بلد آخر و كذلك بالنسبة للذين سيعودون في نهاية المطاف إلى العراق. إن السماح للعراقيين لكسب عيش بشكل آمن والشباب لإكتساب المهارات الأساسية لهو في المصلحة الإقتصادية والأمنية للأردن ، كما هو ضروري لمستقبل العراق والمنطقة.

هذا و قد زارت اللجنة النسائية للاجئين الأردن في أكتوبر 2009 للنظر في الإحتياجات لبناء المهارات التعليمية والفرص المتاحة للنساء والشباب والرجال العراقيين. هدف هذا التقرير إلى توفير المعلومات والتوصيات لمساعدة الحكومة الأردنية و المجتمع الدولي والوكالات المحلية لتصميم وتنفيذ برامج وسياسات تمكن أن تخفف من عبء السكان العراقيين على البنية التحتية الأردنية و تعد العراقيين جيدا للحياة بعد النزوح.

التوصيات

المملكة الأردنية و بدعم من حكومتي العراق والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ، يجب أن:

1. **تخفيف القيود على الحق في العمل وتشجيع المزيد من الإكتفاء الذاتي.**

وبالنظر إلى أن عددا كبيرا من العراقيين سوف يظل على الأرجح في الأردن لأمد طويل ، ينبغي على الأردن النظر في وضع حماية مؤقتة للاجئين وتخفيف القيود المفروضة على حق العراقيين في العمل ، وربما يمكن البدء مع الوظائف الآمنة والمتاحة و التي غير مرغوب فيها بكثرة بين الأردنيين والأكثر صعوبة في شغلها.حتى إذا كانت هذه الوظائف غير جذابة للعراقيين أيضا و لكنها ستسمح لهم على الأقل بكسب بعض المال وإكتساب بعض المهارات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل مع حكومة الأردن لتطوير وتنفيذ برامج إقتصادية من شأنها أن تعود بالفائدة على كل العراقيين والأردنيين. وينبغي السماح للشباب العراقيين الذين شاركوا في برامج تدريبية لممارسة مهاراتهم من خلال التدريبات العملية. إن السماح للعراقيين لكسب عيش بشكل آمن والشباب لإكتساب المهارات الأساسية لهو في المصلحة الإقتصادية والأمنية للأردن ، كما هو ضروري لمستقبل العراق .

2. **مواصلة تقديم الدعم الدولي من أجل الخدمات الحيوية للاجئين العراقيين.**

يجب أن يبقى نشاط المجتمع الدولي ومواصلة دعم هياكل الدولة الأردنية التي تقدم خدمات حيوية للشعب العراقي. وقد مكن هذا الدعم عدد من اللاجئين للوصول إلى المدارس والعيادات الصحية والمرافق الأخرى ، كما خفض عدد عمليات الترحيل والإعتقال للاجئين. وهذا و على وجه الخصوص يشكل أهمية بالنسبة للجهات المانحة لمواصلة دعم الرسوم المدرسية. وفي الوقت نفسه ، لا بد من الإعتراف بأن هذا الدعم ليس لأجل غير مسمى. ينبغي مشاركة كلا من الجهات

المانحة والوكالات الدولية في بناء قدرات المنظمات المحلية في تقديم المساعدة للاجئين و منخفضي الدخل من الأردنيين بطريقة مستدامة و للتنمية على المدى الطويل.

3. الدروس المستفادة من برامج تكييف سبل المعيشة الأخرى في السياق الأردني.
ومن المشجع أن هناك الآن برامج لإتاحة فرص الرزق لبعض العراقيين في الأردن. و يجب أن تكون الأولوية لتصميم برامج مبنية على المعرفة و الممارسات الجيدة وفقا للسياق الأردني. وليس من الواضح ، على سبيل المثال إن هذه البرامج قد أعدت وفقا لتقديرات السوق في الأردن والعراق أو بلدان إعادة التوطين. وفي الوقت نفسه ، أهداف البرامج ليست دائما واضحة وتختلف بين الأهداف النفسية والاجتماعية والاقتصادية. و لهذا يجب توفير الدعم الكافي والمتابعة للبرامج ، بما في ذلك الدعوة لتأمين وصول العراقي لمؤسسات التمويل الصغير. بالإضافة إلى ذلك ، هناك حاجة إلى تقييم دقيق لمدى فعالية التدريبات. وسيتطلب هذا دورات أطول للتمويل ودعم إضافي من المانحين.

4. زيادة الدعم لغير الملتحقين بالمدارس من الشابات والرجال الأكبر سنا من 18 سنة.
يواجه الشبان و الشابات الأكبر من 18 سنة و لم يلتحقوا بالمدارس - كما يجوز القول- أكثر الأوقات صعوبة في الحصول على الخدمات. لقد فقد الكثير منهم سنوات من المدرسة و لم يعد بإمكانهم العودة للنظام الرسمي. و لذلك ينبغي توسيع نطاق برامج التعليم غير الرسمي ، مثل التدريب المهني ودروس تقوية ، للوصول إلى المزيد من الشباب. وينبغي أن تقدم هذه البرامج شهادات معترف بها من قبل الحكومتين الأردنية والعراقية. يمكن تدريس محو الأمية الأساسية والحساب من قبل المعلمين العراقيين السابقين الذين يعيشون الآن في الأردن. كما ينبغي أيضا إستكشاف وتطوير برامج التعلم عن بعد للوصول إلى المزيد من الشباب ، و خصوصا للذين لديهم فرص أقل للتعليم أو عندهم صعوبة في التنقل.

5. توسيع النطاق لتوعية الشباب بالخدمات المتاحة والسياسات.
لما كان هناك العديد من اللاجئين غير مدركين لكم الخدمات المتوفرة لهم أو للسياسات التي قد تؤثر عليهم فمن الضروري أن تقوم الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي بإعادة تقييم جهود التوعية وتنقيحها حسب الحاجة. وهذا يتطلب التفكير الإبداعي و التشاور الوثيق مع العراقيين من أجل تحديد أفضل الطرق و المواقع لنشر المعلومات. وقد يتطلب هذا إنشاء الهياكل المادية مثل مراكز مجتمعية تدار من قبل العراقيين أنفسهم و في المناطق التي يعيش بها عدد كبير منهم ، وكذلك المنتديات الافتراضية ، مثل لوحات الرسائل عبر الإنترنت ، حيث أن العديد من الشباب العراقي يدخلون الإنترنت بشكل منتظم.

التقرير الكامل (باللغة الإنجليزية) متاح على:
www.womensrefugeecommission.org/images/stories/Jordan_youth_FINAL_01_2010.pdf

ترجمت هذه الوثيقة من قبل مجتمع الآيني للمتحدثين باللغة العربية (Arabic@ineesite.org)
This report was translated by the INEE's Arabic Language Community (Arabic@ineesite.org)
www.ineesite.org

منذ عام 1989 ، عملت اللجنة النسائية للاجئين بقوة و نشاط لخلق سياسات وبرامج لتحسين حياة اللاجئين والمشردين من النساء والأطفال والشباب وأولئك الذين يسعون لجوء دائم و لإحداث تغيير ملموس.

اللجنة النسائية للاجئين | 122 شارع 42 شرق | نيويورك ، نيويورك 10168-1289
212.551.3115 | Fax: 212.551.3180 | info@wrcommission.org | womensrefugeecommission.org